

فريق العمل الدولي المعني الخاص بالمعلمين في إطار التعليم لعام ٢٠٣٠

الاستجابة لتفشي فيروس كورونا الجديد (كوفيد-١٩)

دعوة لاتخاذ إجراء بشأن المعلمين

٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠

حتى تاريخ ٢٥ آذار/مارس، أغلقت [١٦٥ دولة جميع المدارس بسبب فيروس كورونا \(كوفيد-١٩\)](#)، والذي أثر على نحو ١.٥ مليار طالب و٦٣ مليون معلم في مرحلة التعليم الابتدائي والمرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي. ومن المتوقع ارتفاع هذا الرقم. فرضت عمليات الإغلاق تحديات لم يسبق لها مثيل على أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم. كما تهدد أزمة الصحة العالمية هذه بإبطاء التقدم بشكل كبير نحو تحقيق العديد من الأهداف العالمية، وخاصة هدف التنمية المستدامة الرابع ("ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"). ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تفاقم أزمة التعلم العالمية والتفاوت العالمي في التعليم، حيث أن التأثيرات ستقع على نحو غير متناسب على الأكثر فقرا.

يعد المعلمون ركيزة أنظمة التعليم وأساس الوصول إلى أهداف التعلم، بغض النظر عن السياق والموقف. فهم على الخط الأمامي في ضمان استمرار التعلم في إطار أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ففي جميع أنحاء العالم، يقوم المدرسون وقادة المدارس بالتحرك والابتكار بسرعة لتيسير جودة التعلم عن بعد للطلاب خلال الحجر المنزلي، باستخدام التقنيات الرقمية أو بدونها. كما يشاركون في تقديم أشكال أخرى من التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يعد المعلمون عنصراً أساسياً في نقل التدابير التي تمنع انتشار الفيروس، مما يضمن سلامة الأطفال ودعمهم.

وفي حين أن الأولوية القصوى للمجتمع الدولي حالياً هي ضمان توفير الموارد الكافية للخدمات الصحية، يجب أيضاً ضمان استمرار التمويل والدعم لأنظمة التعليم. تعد الموارد القيادية والمالية والمادية للمعلمين ضرورية للتأكد من أن التعليم والتعلم الجيد مستمر عن بعد أثناء الأزمة وللتعافي السريع بعدها. فمن الأهمية بمكان أيضاً أن تتمكن المدارس من إعادة فتح أبوابها في أفضل الظروف بمجرد انتهاء الأزمة. فلا يجوز لنا أن نسمح للملايين من الأطفال بتفويت التعلم، وخاصة في الدول الأشد فقراً والمجتمعات المهمشة، والتي من المرجح أن تكون الأكثر تضرراً.

يدعو فريق العمل الدولي الخاص بالمعلمين في إطار التعليم لعام 2030 - في ضوء ما تقدم - جميع الحكومات، ومقدمي وممولي التعليم من القطاعين العام والخاص إلى الاعتراف بالأدوار الحاسمة التي يضطلع بها المعلمون في الاستجابة لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) والانتعاش بعده. وبصفة خاصة، يدعو فريق العمل الدولي الخاص بالمعلمين جميع الشركاء ذوي الصلة إلى القيام بما يلي:

١) الحفاظ على العمالة والأجور. تضع أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الميزانيات العامة تحت ضغوط إضافية، مع تدافع الحكومات لمساعدة أنظمة الصحة العامة في إنقاذ الأرواح. ومن ناحية أخرى، بسبب انحدار الاقتصاد العالمي ضرراً على رضاء الشركات والأسر بالفعل. كما يتعرض معلمو العقود، والمعلمون البدلاء، وموظفو الدعم التعليمي في العديد من البلدان لخطر كسر عقودهم واضمحلال سبل معيشتهم. وقد تواجه مؤسسات التعليم العالي التي تعتمد على دخل الطلاب الأجانب الإغلاق، فضلاً عن العواقب المدمرة التي قد يتحملها العاملون بها. ولا يجوز لهذه الأزمة أن تشكل ذريعة لخفض المعايير والقواعد، أو إهمال حقوق العمل. وينبغي للحكومات وجميع مقدمي التعليم العام والخاص أن يحافظوا على جميع موظفي دعم التعليم والتعلم ورواتبهم ومزاياهم، لما لهم من بالغ الأهمية في التعافي السريع والفعال عند إعادة فتح المدارس من جديد.

٢) إعطاء الأولوية لصحة وسلامة ومصلحة المعلمين والمتعلمين. يتعرض المعلمون والطلاب والعائلات إلى الكثير من التوتر حالياً. في بعض الحالات، يحاول المعلمون الذين قد يكونون بالفعل معرضين للفيروس إدارة القلق من [إخبارهم بالعمل في المواقف التي يزداد فيها خطر كوفيد-١٩](#). بينما يتعامل البعض الآخر مع الضغط المتمثل في ضرورة تقديم تعليم جيد باستخدام الأدوات التي تلقوا عليها تدريب قليل أو لم يتلقوا أي تدريب على الإطلاق. ويحتاج المعلمون إلى الدعم الاجتماعي والعاطفي لمواجهة الضغط الإضافي الذي يتعرضون له نتيجة التدريس في وقت الأزمات. كما أنهم بحاجة إلى الأدوات اللازمة لإبلاغ المخاطر الصحية والتدابير الوقائية بشكل مناسب للأطفال دون إثقالهم بالقلق.

٣) إشراك المعلمين في تطوير الاستجابات التعليمية لفيروس كورونا (كوفيد-١٩). لقد أخذ المعلمون بزمام المبادرة في إعداد وتنفيذ استجابات سريعة ومبتكرة للموقف الحالي. ولضمان تحقيق النجاح، يجب تطوير الاستجابات التعليمية للفيروس بمشاركة

كاملة من المعلمين والمنظمات التي تمثلهم، مع مراعاة خبراتهم ومهاراتهم واحتياجاتهم. ويشجع فريق العمل الدولي الخاص بالمعلمين الدول والمؤسسات على تضمين المعلمين والمنظمات التي تمثلهم في جميع خطوات تخطيط ورسم سياسات التعليم. فأصوات المعلمين حاسمة بما أن الدول والمؤسسات تخطط لنهج حلول قصيرة المدى للتقييم والمناهج الدراسية والجداول وحلول طويلة المدى مثل منصات التعلم الإلكتروني والتعلم بمساعدة الراديو والتلفزيون. كما سيكون للمعلمين دور محوري في مرحلة الانتعاش عندما يتم إعادة فتح المدارس من خلال تقييم تقدم الطلاب والتأكد من معالجة فجوات التعلم بسرعة.

٤) **توفير الدعم والتدريب المهني الكافي**. لما كان إغلاق المدارس بسبب فيروس كورونا (كوفيد-١٩) مفاجئاً، لم يُولى اهتمام يذكر لتزويد المعلمين بالتدريب الكافي على كيفية ضمان استمرار التعلم، أو كيفية تطوير حزم التعليم عن بُعد ذات الصلة والجودة العالية. كما يتوجب الآن على المعلمين الذين تختلف مهاراتهم في التقنيات الرقمية التكيف مع منصات التعلم الجديدة وتطوير استراتيجيات جديدة لإشراك الأطفال، مع الحفاظ على مستويات عالية من التعليم والتعلم. ولمواجهة هذه التحديات، يتعين على الحكومات ومقدمي الخدمات أن يتحركوا بسرعة لضمان حصول المعلمين على التدريب اللازم. ولابد من مراعاة المرونة في أنظمة التعليم بحيث تأخذ في الحسبان احتياجات المتعلمين والمعلمين في ظل هذه الأزمة العالمية. كما أنهم بحاجة إلى توثيق وتبادل الخبرات لضمان قدرة الأنظمة في المستقبل على الاستجابة بشكل أفضل في حالة تكرار الأزمات.

٥) **وضع الإنصاف في صميم الاستجابات التعليمية**. غالباً ما تؤدي الحلول التقنية لضمان استمرارية التعلم إلى تفاقم عدم المساواة. فالتعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني فعال فقط للمعلمين والطلاب والأسر الذين لديهم كهرباء كافية، واتصال بالإنترنت، وأجهزة كمبيوتر وأجهزة لوحية، ومساحات مادية للعمل. وغالباً ما يوفر التعلم التقليدي القائم على الوسائط، عبر المطبوعات والتلفزيون والهاتف والإذاعة، طرقاً أكثر فاعلية لمساعدة المعلمين على مواصلة تقديم الدروس، لا سيما في أفقر البلدان. ولضمان عدم تفويت الفرصة على الأطفال المحرومين، يلزم توفير قدر أكبر من الدعم والمرونة للمعلمين الذين يعملون في المناطق النائية أو مع المجتمعات منخفضة الدخل أو الأقليات. وبوسع الحكومات تسخير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير التقنية المطلوبة، مع مراعاة تنظيم هذه الشراكات ورصدها بعناية. كما يجب على الحكومات أيضاً أن تأخذ في الاعتبار الضغوط الاجتماعية والنفسية للتعليم عن بعد على الآباء والأمهات والعوائل، ولا سيما الأكثر حرماناً والذين يكافحون حالياً مع الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

٦) **تضمين المعلمين في الاستجابات المساندة**. أطلقت المؤسسات المالية الدولية الدفعة الأولى من **الدعم المالي للأنظمة الصحية**. ويبحث فريق العمل الدولي الخاص بالمعلمين المؤسسات التمويلية على مساعدة الحكومات أيضاً في دعم أنظمة التعليم، وخاصة التطوير المهني للقوى العاملة في التدريس. مثل هذا الدعم أمر ملح بخاصة في بعض أفقر دول العالم، التي تكافح لتلبية احتياجات التعليم بسبب النقص الحاد في المعلمين المدربين. ولا تستطيع هذه الدول أن تتحمل المزيد من الضعف في أنظمتها التعليمية.

الفريق الدولي الخاص المعني بالمعلمين في إطار التعليم لعام ٢٠٣٠ عبارة عن تحالف عالمي يضم أكثر من ٩٠ حكومة ونحو ٥٠ منظمة دولية وإقليمية (بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومهنة التعليم ومؤسساته) ويعمل على تعزيز قضايا المعلمين والتعليم. وتستضيف اليونسكو أمانة الفريق في مقرها في باريس.